تعليم الفتاة في الموروث الاجتماعي الذكور أولاً.. وثانياً.. وثالثاً

أعلنت فاطمة التي لم تبلغ الـ20 من العمر استسلامها بعد أن رفعت الراية البيضاء لنزاع استمر عدة سنوات مع والدها وإخوتها .. وقررت مرغمة كبقية زميلاتها البقاء في المنزل لتقوم بخدمة والدها وأشقائها الذكور الذين تتفوق عليهم في المستوى العلمي .. لتترك حلمها في الالتحاق بالجامعة.

تحقيق/نجلاء علي الشيباني

فهي كما تقول الوحيدة من بين إخوتها التي استطاعت أن تكمل دراستها للمرحلة الثانوية بينما البقية توقف قطار التعليم بهن في مرحلة تعليمية مبكرة .. كل ذلك كان سببه فكرة واحدة هي أن المرأة مصيرها البيت والزواج فكرة تبناها والدها وإخوتها بحذافيرها وليس هذا هو حال فاطمة وإنما هو حال جميع فتيات القرية التي طغت عليهن الفكرة التقليدية السائدة، فتعليم الفتاة .. هناك ليس بالأمر المهم بل أمر في ذيل قائمة اهتمامات الذكور.

* فيما يجد عبدالستار ٤٠ عاما وهو موظف في إحدى الشركات الخاصة ضرورة التحاق الفتيات بالتعليم، والأولوية يجب أن تكون للذكور فالفتاة مصيرها الزواج والبيت، هذا ما قاله. وهذه الأمور نجدها لدى معظم أولياء الأمور وليس عبدالستار فقط من يفكر بهذه الطريقة فهناك آلاف الأشخاص في بلادنا خاصة في الأرياف ممن يهتمون بتعليم البنين عن البنات ولأسباب عديدة وكل حسب رأيه.

تعكس إحصائية منظمة اليونيسف بأن ٧٠٪ من فقراء العالم هم من النساء، منوهة بأن النساء حول العالم يكسبن في المعدل فقط ثلاثة أرباع ما يكسبه الرجل وأنهن يؤدين ثلثي ساعات العمل في العالم سنويا .. مبينة أن ثلثي الأميين الراشدين في العالم وعددهم ٨٧٥ مليونا هم من النساء ممن أجبرتهن ظروفهن المعيشية والاقتصادية على الخروج والابتعاد عن التعليم.

برامج هادفة

* أوضحت الأستاذة أمان علي البعداني مديرة عام تعليم الفتاة بوزارة التربية والتعليم أن القطاع منذ إنشائه يضع أنشطة وبرامج هادفة لتحقيق دعم تعليم الفتاة وتفعيل المشاركة المجتمعية وأنه من هذا المنطلق لديه عدة برامج يقوم بتنفيذها في عدة محافظات مستهدفة داخل الجمهورية، تشتمل برامج الحوافز المادية والنقدية المدرسية وغيرها إلى جانب البرامج الخاصة بتفعيل المشاركة المجتمعية من تدريب اختصاصيين اجتماعيين أو تشكيل مجالس الآباء وأولياء الأمور في المدارس وتدريبهم وتفعيلهم وإبراز أدوارهم تجاه العملية التعليمية وأيضا تشكيل مجالس تنسيقية لدعم تعليم الفتاة وقد تم إنشاؤها في ١٧ محافظة ويتم حاليا العمل على استكمال إنشائها في المحافظات الخمس المتبقية، بهدف إنشاء الشبكة الوطنية لدعم تعليم الفتاة على مستوى الجمهورية اليمنية.

وترجع أمان تدني معدل التحاق الفتيات بالتعليم في بلادنا لعدة عوامل منها اقتصادية وتتمثل في الفقر الذي يعد أهم العوامل التي تؤدي إلى تدني مستوى التحاق الفتيات بالمدارس وارتفاع نسبة التسرب حيث إن الأسر الفقيرة لا تتمكن من دفع تكاليف التعليم لأبنائها وبناتها.

وتكتفي الأسر غالبا بتعليم البنين دون البنات وذلك لوضعها الاقتصادي المتدني وعوامل ثقافية تتمثل في قلة الوعي لدى الأسرة بأهمية تعليم الفتاة، والزواج المبكر وانتشار الأمية في معظم المجتمع اليمني خاصة بين أوساط النساء وعوامل جغرافية تكمن في بعد المدرسة عن سكن الفتيات مما يضطر الآباء إلى سحب بناتهم من المدارس خشية تعرضهن لأي مكروه أثناء الذهاب إلى المدرسة.

عوامل تعليمية وتربوية وتتعلق بالبيئة المدرسية غير الملائمة ولا تلبي احتياجات الفتيات وقلة المعلمات خصوصا في المناطق الريفية والنائية لعدم وجود مخرجات من تلك المناطق والاختلاط في المدارس وعدم وجود مبان مستقلة خاصة بالإناث وازدحام الفصول الدراسية واستخدام العقاب الجسدي ضد الطالبات وتدني مستوى إعداد وتدريب المعلمين والمعلمات العاملين بالصفوف الأساسية وهناك عوامل سياسية منها النزاعات المسلحة في محافظات (صعدة ، وعمران ، وحجة) والكوارث الطبيعية في بعض المناطق اليمنية.

خطوات إيجابية

* وفي هذا الصدد قدمت الوزارة الكثير من أجل جذب الفتاة للتعليم كما تقول البعداني فهناك برنامج المبادرة المحلية لدعم تعليم الفتاة (التطوير الشامل للمدرسة) أول اتفاقية وقعها قطاع التعليم مع الحكومة اليابانية والذي بدأ في محافظة تعز في عام ٢٠٠٥م في ٥٩ مدرسة والآن ينفذ بدعم المجلس المحلي بمحافظة تعز بالمديريات والمدارس المستهدفة وتوسع المشروع ثلاث مديريات و٣٦٠ مدرسة بتمويل من المجلس المحلي بتعز تم في عام ٢٠١٠م استهدفت محافظة ذمار ٧٠ مدرسة في ٧ مديريات والذي يمول بدعم من منظمة جايكا اليابانية والسلطة المحلية بالمحافظة حيث يتم اعتماد ميزانية 300.000ريال سنويا تودع في البريد بهدف تطوير المدرسة، بحيث تصبح المدرسة جاذبة وصديقة للأطفال ويتولى عملية التنفيذ وصرف المبالغ فريق من المدرسة عبر البريد وبرئاسة مجلس الآباء، كما يتولى عملية المتابعة والتنفيذ فريق المديرية والمحافظة والوزارة ومشروع المدارس المطورة (الصديقة للأطفال) ومشروع التحسين الشامل ومجالس تنسيقية لدعم تعليم الفتاة بالمحافظات (الشبكة الوطنية لدعم تعليم الفتاة) وبرامج التغذية بالمدرسة لدعم الفتاة، أما فيما يتعلق بدعم الطالبات بالتغذية المدرسية (قمح ، زيت) للتوزيع السابع والثامن من البرنامج الغذائي العالمي لدعم تعليم الفتاة، حيث بلغ عدد الطالبات المستهدفات في عام ٢٠١٣م 35.000 طالبة وبرنامج تفعيل المشاركة المجتمعية لدعم تعليم الفتاة من عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠١٣م تم تشكيل وتدريب أكثر من ٩٠٣٠ مجلس آباء وأمهات مع طباعة وتوزيع أكثر من 600.000 لائحة وأصبح بعض مجالس الآباء والأمهات بلجانه الثلاث لجنة الصياغة والتخطيط والعلاقات فاعلات وتمارس مهامها من خلال عقد الاجتماعات الدورية للمجلس لحل الإشكاليات التعليمية بالمدارس التي يلتحق بها أبناؤهم.

> قلة الوعي بأهمية تعليم الفتاة لدى المجتمع والزواج المبكر وتدني الوضع الاقتصادي سبب رئيسي في تسرب الفتاة من المدارس

> إنشاء شبكة وطنية لدعم وتعليم الفتاة وعمل أدلة موحدة في برنامج الحوافز الأسرية المختلفة

استراتيجية وطنية

* وحول الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتاة تقول مديرة عام دعم تعليم الفتاة: لا توجد استراتيجية وطنية خاصة بتعليم الفتاة بل وضع محور تعليم الفتاة من المحاور الثماني الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي، والذي يهدف إلى تحقيق التعليم الأساسي للجميع بحلول عام ٢٠١٥م والاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي ووضع مشروع تطوير التعليم الثانوي .. والتحاق الفتاة لتنفيذ الخمس المبادرات وهي كالآتي: تطوير المرافق المدرسية من خلال توسعة وإعادة تأهيل وتحديث الفصول الدراسية الحالية وتزويد المدارس بمواد ومصادر تعليم وتعلم وتطوير المنهج الحالي وعملية التقييم وتقديم وتنفيذ برامج تدريبية ورفع الوعي المجتمعي للعاملين بالمدارس والمجتمع المحلي وتقديم منح مجتمعية للمدارس لتشجيع الطلاب والطالبات للاستمرار بالتعليم الثانوي.

وعن المهام التي تقوم بها إدارة تعليم الفتاة تحدثنا أماني قائلة: المساهمة الفاعلة في نشر تعليم الفتاة لتوفير فرصة لكل فتاة في العمر ٦-١٨ عاما للحصول على تعليم ذي جودة عالية وتفعيل المشاركة المجتمعية في العملية التربوية والتعليمية لها وأن يصبح القطاع على المستوى المركزي والمحلي أداة قوية وفاعلة للوزارة في دعم وتسريع ونشر تعليم الفتاة وتحسين جودته ونوعيته، وقادرا على تفعيل المشاركة المجتمعية في العملية التربوية والمشاركة في وضع الخطط والبرامج وتنمية الموارد والقدرات المتعلقة بتعليم الفتاة ومشاركة المجتمع والدراسات وتحليل المعلومات والمتابعة والتقييم المتعلقة بتعليم الفتاة ومشاركة المجتمع.

حلول

* وحول الحلول التي وضعتها الوزارة وقطاع دعم تعليم الفتاة للحد من تسرب الفتاة من المدارس ودعم تعليم الفتاة أفادت البعداني بقولها: الاستمرار ببرنامج التحولات النقدية المشروطة بعد عام ٢٠١٥م من تمويل حكومي بحسب الاتفاقية المبرمة بين البنك الدولي ووزارة التربية والتعليم ووزارة المالية وتعزيز العمل التكاملي بين وزارة التربية والتعليم والجهات ذات العلاقة بالعملية التربوية التعليمية لدعم تعليم الفتاة وعمل أدلة وطنية موحدة ببرنامج الحوافز الأسرية المختلفة وإنشاء الشبكة الوطنية لدعم وتعليم الفتاة على المستوى الوطني وتشكيل مجالس الآباء والأمهات وتدريبهم بالمدارس التي لم تتشكل بها وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين على أدلة المشاركة المجتمعية والإرشاد المدرسي والخدمة المجتمعية الاعتماد في بناء قدرات العاملين في السلك التعليمي الإداري والفني لتحسين الأداء الإداري والفني وتعاقد مع معلمات الريف بالمناطق ذات الاحتياج بتوفير كادر نسائي وتوسيع برنامج التغذية المدرسية لتمثل أكثر المناطق ذات الاحتياج وترميم وتوفير المياه والمرافق الصحية بالمدارس وبناء مدارس وفصول دراسية لتغطية ما أمكن تغطيته منها من المناطق ذات الاحتياجات التعليمية.

تساوي الفرص

* فيما تشير أستاذة علم الاجتماع بكلية الآداب الدكتورة سميرة سعيد إلى أن أخطر وسائل هدم لكيان المرأة والفتاة خاصة الوصول إلى الشعور بالنقص وعدم الجدوى من فاعليتها في المجتمع وهذا يتسبب في حصر شخصيتها وهدر طاقاتها وإعاقة نموها الاجتماعي والإنساني فنجدها تتحول إلى شخصية ضعيفة معززة لا تستطيع التعامل بثقة بما يجري في محيط، مبينة أن المدرسة هو المكان الآمن التي تستطيع الفتاة أن تبرز قدراتها وإبداعاتها وصقل شخصيتها في شق نواحي التعليمية والعلمية والفكرية والثقافية.

مؤكدة على أهمية تعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في ميدان التعليم لضمان حصول الفتيات على فرص متساوية في الحياة.

التسرب من التعليم.. مؤشر لأمية المستقبل

> الكثير من التربويين والأكاديميين يدقون ناقوس الخطر من انتشار ظاهرة تسرب طلاب وطالبات المدارس.. ويؤكدون ضرورة إيجاد معالجات جذرية لهذه الظاهرة قبل فوات الأوان وارتفاع نسبة الأمية وضعف مخرجات العملية التعليمية والتربوية.

هذه الظاهرة بدأت تتفشى مع غياب دور الجهات المعنية كوزارة التربية والتعليم والمناطق التعليمية في مختلف المديريات.. إلى جانب غياب دور المدرسة وأولياء الأمور وعقال الحارات للحد من هذه الظاهرة التي تهدد مستقبل الطلاب والطالبات مستقبلا.

تحقيق/ حسن شرف الدين

في هذا التحقيق الذي تجريه "الثورة" نحاول تسليط الضوء على هذه الظاهرة للفت نظر الجهات المختصة وعمل برنامج أو خطة للحد من هذه الظاهرة مع بدء العام الدراسي القادم.

يقول أحد أولياء الأمور الأخ صلاح قاسم الذيفاني إنه كثير ما يشاهد طلاب المدارس في أوقات الدوام المدرسي في محلات الإنترنت ونوادي البلياردو أو في الشوارع وكأنهم غير مكترثين بمستقبلهم وغير مدركين بخطورة ما يعملوه.

وقال الذيفاني: إنه يعمل جاهدا متابعة أولاده من فترة إلى أخرى الذين يدرسون في مدارس حكومية ينقصها الكثير من الاهتمام حيث يفتقر أولاده إلى بعض الكتب التي لم توفرها المدرسة كما أن أولاده يعودون إلى منزله في أوقات مبكرة أحيانا الساعة العاشرة صباحا قبل انتهاء الدوام وعند سؤاله لماذا أتيت مبكرا يقول: إن الاستاذ المشرف قال لهم ارجعوا الى البيوت لغياب المدرسين.

وأضاف ولي الأمر يجب على مدراء المدارس العمل على توفير المدرسين والكتاب المدرسي وإلزام الطلاب بالدوام المدرسي والتواصل مع أولياء الأمور وتفعيل مجلس الآباء الذي لم يتم تفعيله إلى الآن.

من جانبها قالت الأستاذ نجوى مالك -مديرة المدرسة الحديثة بأمانة العاصمة: ظاهرة التسرب ظاهرة خطيرة جدا وتواجه أغلب المدارس لعدة أسباب منها الحالة المادية للطلاب والطالبات والزواج المبكر للطالبات وهي ظاهرة منتشرة كثيرا وعند نقاش ولي الأمر يرد "البنت آخرتها للمطبخ، مهما حصلت على مؤهلات" وقد حدثت حالة فشل لزواج مبكر كتب عليها الطلاق وعند عودتهن للمدرسة أقول لولي الأمر ألم أقل لك سابقا بأن البنت غير مؤهلة للزواج ما وما زالت صغيرة، فيكون رده "النصيب يا أستاذة".

وأضافت مالك: من خلال التجربة العملية وجدنا أن هذه الظاهرة تتركز في الصف الثالث ذكوراً ودائما نعمل على استدعاء أولياء الأمور ومناقشتهم إلا أنهم لا يستجيبون وأغلبهم يقول "خليه يبزغ معي قات، ما تفعل له الشهادة؟".. ومن أسباب ظاهرة التسرب انتقال سكن الأسرة خاصة إلى أماكن بعيدة ولا يتم سحب الملف من المدرسة ومن ثم يسجل منقطعاً.. بالإضافة إلى عدم اهتمام الأسرة بالطلاب والطالبات بالشكل المطلوب حتى يتم رفع المستوى التحصيلي.

وتقول مديرة المدرسة: نعمل كإدارة مدرسة بالتعاون مع الجهات المختصة لشراء اللوازم المدرسية للطلاب المحتاجين من حقائب مدرسية ودفاتر وأقلام وغيرها وزي مدرسي مع تبرعات نجمعها من المدرسين والمدرسات وكذلك بعض أولياء الأمور المقتدرين، وتنفذ إدارة المدرسة كذلك مشروع الصبوح للفقراء بالتعاون مع المدرسات وعائد الرحلات، مع العلم بأن إيجار البوفية يذهب رواتب للحارس والفراشة لأنهم غير مثبتين.. ومع ذلك إذا ما تم ظهور حالة تسرب نقوم باستدعاء أولياء الأمور وهم قلة الاستجابة ومناقشتهم في مستوى ابناءهم ونقوم بعرض عدة حلول لهم.. كما عملنا بالتعاون مع المدرسين والمدرسات تخصيص يوم الخميس لعمل دروس تقوية خاصة في الصفوف الأولية من الصف الأول أساسي حتى الصف السادس أساسي في مادة القراءة.

وكممثل لأحد الجهات ذات الاختصاص يقول الأستاذ عصام حسين العابد - مدير مكتب التربية والتعليم بمديرية شعوب: ظاهرة التسرب من التعليم حقيقة ظاهرة موجودة تتوسع وتتفاقم بشكل كبير جدا، وهذه الظاهرة لها عدة أسباب تربوية داخل ميدان التربية والتعليم منها إغلاق بعض المدارس في وجه الطلاب من المتأخرين وعدم استخدام الأساليب التربوية والتعليمية من خلال إبلاغ أولياء الأمور واستدعاءهم، ومن أسباب ظاهرة التسرب ظاهرة العنف التي يستخدمها بعض الإخوة المعلمين في بعض المدارس رغم التوجيهات والتعليم الصادرة من وزارة التربية والتعليم بعدم استخدام العنف مع ابنائنا وبناتنا الطلاب في المدارس، ويعد هذا مخالف وظاهرة غير تربوية وغير تعليمية، إلا أننا نجد أن هذه الظاهرة موجودة في بعض الأماكن الخفيفة والبسيطة.

وأضاف العابد: هذه الظاهرة هي سبب كبير جدا في تسرب كثير من أعداد الطلاب والطالبات، كذلك من ظواهر التسرب لدى الطلاب والطالبات تخص الأسرة كعدم اهتمام أولياء الأمور بمتابعة ابنائهم الطلاب داخل المدارس والذين تسببوا في تفاقم هذه المشكلة.

وقال مدير مكتب التربية: حقيقة أنا أربط هذه المشكلة بأنها جانب تربوي وأسري ولا بد من متابعة ابنائنا الطلاب والطالبات عند ذهابهم إلى المدارس، وهناك الكثير من الطلاب يذهبون إلى المدارس ويرتدون الزي المدرسي ويعتقد ولي الأمر أن ابنه قد توجه إلى المدرسة إلا أنه لم يدخلها أو يصل إلى بوابة المدرسة بل ذهب إلى أماكن اللهو واللعب كمحلات الإنترنت والبلياردو غير التربوية، والتي نناشد من خلال أمانة العاصمة والمجالس المحلية بالمديريات بشكل عام بعمل حل جذري وحلول ومعالجات لمثل هذه النوادي التي تجمع أبناءنا الطلاب وتسبب استياء كبيراً جدا لدى التربويين.

وعن الآثار السلبية يقول العابد: ينتج عن تسرب الطلاب من المدارس آثار سلبية منها تفاقم نسبة الرسوب لدى الطلاب والطالبات مما يشكل عبئاً كبيراً جدا على ولي الأمر وعلى الطلاب وعلى الدولة التي تنفق على الطلاب سنويا مبالغ كبيرة جدا من حيث توفير المبنى والكرسي والمعلم والكتاب والمعمل وغيرها، إلى جانب انتشار ظاهرة الأمية وعدم اكتمال الطلبة غالبا الذكور.

وأشار العابد إلى أن تفشي ظاهرة الهروب من المدارس يسبب وجود أعداد كبيرة ومهولة لم يستكملوا تعليمهم وهذا يشكل عليهم عبئاً على أنفسهم وعلى أسرهم وعلى الوطن بشكل عام وعلى اقتصاد البلاد.. كما يشكل الطلاب المتبقين نتيجة تسربهم عبئاً على المدارس في ازدحام الفصول وإعادة السنة لأكثر من مرة مما يؤدي إلى عدم إعطاء الفرصة لطلاب آخرين من حقهم أن يتعلموا وأن يكونوا في جو تربوي مناسب داخل الفصل.

وقال: هناك الكثير من الأخوة المدراء والمديرات يقومون بمتابعة مثل هذه الظاهرة من خلال إبلاغ الأسر وأولياء الأمور، ولكن هناك قصور موجود في بعض المدارس نعمل على تلافيها والأخذ بعين الاعتبار بأهمية الاتصال والتواصل بولي الأمر لمعالجة مثل هذه الظاهرة.

ولمعالجة هذه الظاهرة يقول مدير مكتب التربية: يجب عدم معاقبة الطلبة واستخدام العنف معهم ومتابعتهم، وعند وجود أي شكوى نعمل على متابعتها وفقا للنظام واللوائح والتعاميم والقرارات الصادرة من وزارة التربية والتعليم.. دورنا أيضا في هذا الجانب أننا نوجه الأخوة مدراء ومديرات المدارس بعدم إغلاق بوابات المدارس أمام أي طالب أو طالبة متأخر وعليهم اتخاذ المعالجات التربوية المناسبة في مثل هذه الحالات كتفعيل الأنشطة المدرسية، لأن عدم وجود الأنشطة المدرسية داخل المدارس يؤدي أحيانا إلى تسرب الطلاب.

ويناشد العابد كل ولي أمر وأب وأم أن يتابعوا ابناءهم.. وقد عملنا استبياناً على مستوى المنطقة وجدنا أن متابعة أولياء الأمور لأبنائهم لا يتجاوز نسبة 2٪من اجمالي عدد الطلاب، و 1.5٪من اجمالي عدد الطلاب في المدارس الأهلية، ندعو أولياء الأمور إلى الاهتمام وان يعطوا ولوجزءاً من اوقاتهم لمتابعة أولادهم وبناتهم ما لم ستتسبب في تفاقم مشكلة التسرب.

وعن تسرب الإناث من المدارس يقول مدير مكتب التربية: بالنسبة لتسرب الإناث من المدارس سببه من الأسرة، ليس التسرب في عدم الرغبة في التعليم أو عدم الالتزام بالزي المدرسي.. وتسرب الإناث يعود لعدم رغبة كثير من الأسر في مواصلة التعليم للبنات.. أما بالنسبة للطالبات فهن أكثر التزاما وانضباطا وأكثر توجهاً للمدرسة.

أكثر من 5 آلاف موجه

• يلعب الموجهون دوراً محورياً في العملية التربوية ،من حيث قيامهم بمتابعة مستوى التقدم في انجاز الخطة الدراسية السنوية كما يقومون بدعم المدرسين أثناء عملية التدريس واليهم توكل مهمة تقييم المعلمين أثناء تنفيذهم للزيارات التي يقومون بتنفيذها .

وقد بلغ إجمالي عدد الموجهين على المستوى الوطني (5183) موجهاً/موجهة في مختلف التخصصات، كما بلغ عدد نظراء الموجهين (34) نظيراً // نظيرة عام 10/2011م ،حيث يشمل هذا العدد موجهي الصفوف من (1-6) أساسي ،بالإضافة إلى موجهي التخصصات وموجهي الأنشطة وكذا موجهي الوسائل والرقابة المالية والتفتيش ومحو الأمية وتحفيظ القرآن الكريم والمعاهد العليا للمعلمين.